المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التحول الديمقراطي في العالم العربي قراءة في الفكر الإسرائيلي
اسم الكاتب: د. أنور سعيد الحيدري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2269
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 07:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحول الديمقراطي في العالم العربي
قراءة في الفكر الإسرائيلي

د. أنور سعيد الحيدري(*)

المقدمة

غدت الديمقراطية دين العصر كما تعبر عن ذلك بعض الأدبيات السياسية. ومعروف أن الديمقراطية ولدت في العالم الغربي، ونشأت وترعرت هناك، وأضحت مبدأ الحكم الأبرز في أنظمة الحكم الغربية. وتزامن ظهورها وانتشارها مع شيوع وانتشار عدد من المبادئ والأفكار التي كانت القومية من بينها. فالنظم السياسية للدول القومية في الغرب، ملكية كانت أم جمهورية، أخذت تتبنى المبدأ الديمقراطي في الحكم، وبما يتناسب مع خصوصية مجتمعاتها.

وبين ظهراني المجتمعات الغربية كان يقطن يهود تأثروا بالفكرة القومية فظهرت الحركة الصهيونية الرامية إلى إقامة دولة قومية لليهود في أرض ليست غربية (فلسطين).

بالمقابل، كانت المنطقة العربية، والمشرق العربي تحديداً، تخضع منذ قرون للهيمنة التركية العثمانية. وطالتها هي الأخرى الأفكار التي راجت في العالم الغربي. فإدخال إصلاحات سياسية تحمل شكلاً ديمقراطياً كانت من المطالب التي رفعت في العاصمة العثمانية، فكان الدستور العثماني، ومجلس المبعوثان (البرلمان) المنتخب، وغيرها من الإصلاحات الشكلية.

أما مناطق الشرق العربي فكانت هي الأخرى تواقة إلى إصلاحات، سواء كانت إقليمية تخص الأقاليم العربية الخاضعة للهيمنة العثمانية، أو تخص إصلاح النظام السياسي العثماني ككل. في حين كان يطالب البعض باستقلال الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وعلى أساس قومي. ومع بروز الحركة القومية التركية (الطورانية)، برزت ونمت أيضاً الحركة القومية العربية، في وقت كانت تنمو فيه أيضاً الحركة القومية اليهودية (الصهيونية).

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وخضوع بلدان المشرق العربي للاحتلالين، ثم الانتدابين، البريطاني والفرنسي، كان الهدف الأول لكلا الحركتين القوميتين المتصارعتين، العربية واليهودية، إقامة دولتها الخاصة بها، وكانت مسألة شكل نظام الحكم ومبدأه تأتي لاحقة للهدف الأول، مع أن خطوطها العامة كانت تأتي تحت العنوان العريض للديمقراطية.

وفي وقت كانت فيه (المنظمة الصهيونية العالمية) قد تبنت المبدأ الديمقراطي في نظامها كمنظمة. كانت البلدان العربية تحصل على استقلالها تباعاً وهي تتبنى شكل نظام الحكم وهياكله للدولة المنتدبة، ملكية دستورية في العراق والأردن ومصر التي خضعت للانتداب البريطاني، وجمهورية في سوريا التي خضعت للانتداب الفرنسي. وجميعها حملت معها المظاهر الشكلية للأنظمة الديمقراطية، دستور مكتوب، برلمان منتخب دورياً، تعددية سياسية وحزبية، وغيرها.

أما الفكر الصهيوني الذي كان مختلفاً حول طبيعة نظام الحكم في الدولة اليهودية المنشودة– جمهورية أرستقراطية/ هرتزل، جمهورية ديمقراطية/ بيغن، ملكية ثيوقراطية / قوى الأصولية اليهودية– فقد توصل إلى تسوية بعد أن أعلن عن قيام "دولته" في العام ١٩٤٨ في أن تكون تلك "الدولة" (دولة ديمقراطية يهودية).

في حين ظلت الديمقراطية في البلدان العربية تنمو على نحو وئيد يحمل معه تشوهات وانحرافات واضحة، وبدلاً من إصلاح تلك التشوهات والانحرافات وتشذيبها قام العسكر بالسيطرة، وبقوة السلاح، على مفاصل السلطة السياسية كافة في تلك البلدان، باستثناء الأردن الذي أحبطت محاولات إطاحة العسكر بنظامه. وكان من بين مزاعم العسكر هو أن إطاحتهم بتلك الأنظمة التي وصفوها بـ"الفاسدة والعميلة" جاءت لأجل إصلاح الأوضاع في بلدانهم وتحقيق التنمية فيها، و"التحرر من الاستعمار"، وتحرير فلسطين مما كان يطلق عليه (العدو الصهيوني)، لتنتقل غالبية نظم الحكم العربية إلى الدكتاتوريات العسكرية. في حين زعم الفكر الإسرائيلي بأنه طالما تمنى حدوث تحول ديمقراطي في العالم العربي، بيد أن الدكتاتوريات العسكرية العربية حالت دون ذلك. وهنا يذكر المؤرخ الإسرائيلي بني موريس أنه: ((لطالما تمنت إسرائيل

حدوث تحول ديمقراطي في العالم العربي))، ويضيف: ((أن أول رئيس حكومة للدولة، بن– جوريون، أمل بأن تصبح منطقة الشرق الأوسط ديمقراطية بعد حرب ١٩٤٨، غير أن الملوك والحكام العرب المستبدين عندما رحلوا حل محلهم طغاة عسكريون معادون)).[١] وقد استفاد الكيان الإسرائيلي من هذه النقطة عبر الترويج في خطابه السياسي أمام العالم الغربي الديمقراطي الذي يرى نفسه جزءً منه من "أن إسرائيل هي واحة الديمقراطية في صحراء الاستبداد".

وبعيد تفكك منظومة الدول الشيوعية وأنظمتها الشمولية في آخر عقود القرن الميلادي العشرين، أخذ الفكر الإسرائيلي يقدم طروحات داعية إلى ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية في البلدان العربية، ولأسباب عدة. ثم ليطل القرن الميلادي الحادي والعشرين مستصحباً معه تغيرات داخلية وإقليمية عربية هزت أنظمة الحكم العربية الشمولية، وجعلت من الديمقراطية شعاراً عريضاً لأنظمة الحكم البديلة، وانطلقت تلك البلدان في السير نحو مرحلة التحول الديمقراطي.

إشكالية البحث:

يحاول البحث الإجابة على تساؤلات عدة أبرزها: هل أن الفكر الإسرائيلي، بتياراته الرئيسة، كان داعياً فعلاً إلى تبني نظم الحكم العربية لمبدأ الديمقراطية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي المسوغات؟ وهل أن الفكر الإسرائيلي كان يرمي من وراء ذلك إلى استفادة شعوب المنطقة من مزايا الديمقراطية؟ وما هي آليات التحول الديمقراطي المفترضة؟ سيحاول البحث الإجابة على هذه الإشكاليات وغيرها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الفكر الإسرائيلي كان يزعم أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط لا يكمن في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بل يكمن في الصراع الفكري– القيمي بين الغرب الليبرالي الديمقراطي الذي يمثل الكيان الإسرائيلي واجهته في المنطقة، وبين منظومة القيم العربية ذات الطابع الدكتاتوري الشمولي

[١] إيلون أصلان– ليفي. إسرائيل والربيع العربي.. رؤية المؤرخين بني موريس وآفي شلايم. الموقع الإلكتروني لصحيفة (الشروق) المصرية، ٢٧ ديسمبر٢٠١٢. www.shoroknes.com

المعادي للقيم الغربية، وإن الكيان الإسرائيلي كان ضحية هذا الصراع وواجهته. كما أنه يرمي من دعوته إلى التحول الديمقراطي في العالم العربي إلى استبدال أنظمة الحكم العربية ذات الطابع القومي الشمولي، والتي كانت تعلن العداء له، بأخرى تتبنى مبدأ الديمقراطية أملاً في تسهيل اندماجه في المنطقة، والاستفادة من المزايا الأمنية والاقتصادية التي تترتب على ذلك، وفق منظوره. وإن على حليفته الولايات المتحدة أن تقود ذلك التغيير. بيد أن مسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي، وما تمخضت عنه من نتائج، لم تكن بمستوى طموح الكيان الإسرائيلي، فأعاد الفكر الإسرائيلي صياغة طروحاته الفكرية في هذا المجال.

هيكلية البحث:

وانطلاقاً مما تقدم، ارتأينا توزيع البحث بين مبحثين رئيسين هما:

المبحث الأول: الفكر الإسرائيلي والديمقراطية: مرحلة الدكتاتوريات العربية.

المبحث الثاني: الفكر الإسرائيلي والديمقراطية: مرحلة التحول الديمقراطي.

المبحث الأول

الفكر الإسرائيلي والديمقراطية: مرحلة الدكتاتوريات العربية

مر علينا في ما تقدم أن هناك طرحاً إسرائيلياً مفاده أنه كانت هناك أمنية لدى الزعامات الإسرائيلية تقضي بتحول العالم العربي نحو الديمقراطية. ويبدو أن المسوغ المعلن لذلك هو أن سيطرة الدكتاتوريين على مقاليد الحكم في البلدان العربية حال دون تنفيذ تطلعات الشعوب العربية في التعايش السلمي مع الكيان الإسرائيلي. الأمر الذي هدد السلم في المنطقة، واستنزف مواردها الاقتصادية، وعزز من مشاعر العداء والكراهية للكيان الإسرائيلي الذي هو تعبير عن العداء للعالم الغربي الديمقراطي الذي يشكل الكيان الإسرائيلي جزءً لا يتجزأ منه.

وفي هذا السياق سنحاول تتبع أبرز الطروحات الفكرية لأبرز تيارين فكريين، اليسار واليمين، والوقوف على أهم ما طرحه أبرز زعيمين لهذين التيارين، وهما: شيمون بيريز،[٢] وبنيامين نتنياهو.[٣]

إذ أنه بعد حرب الخليج الثانية أطلق الفكر الإسرائيلي– بجناحيه؛ اليميني واليساري– تصوراته للتغيير في العالم العربي وضرورة التحول نحو الديمقراطية فيه. ففي العام (١٩٩٣) أطلق (شيمون بيريز) أطروحته التي أسماها (الشرق الأوسط الجديد) والقائمة على بناء نظام اقتصادي شرق أوسطي يكون الكيان الإسرائيلي طرفاً فاعلاً فيه بما يمتلكه من تطور تكنولوجي عبر عنه بـ" العقل الإسرائيلي" قبالة الأموال والأسواق والأيدي العاملة العربية. بل أنه طرح قيادة كيانه للمنطقة بقوله: ((لقد جرب العرب قيادة مصر للمنطقة قرابة نصف قرن، فليجربوا قيادة إسرائيل إذن))،[٤] وواصفاً أطروحته تلك: ((بالأسلوب الجديد في التفكير للوصول للأمن والاستقرار، الذي يتطلب منا جميعاً نظام أمني وترتيبات إقليمية مشتركة واسعة النطاق، وتحالفات سياسية لدول المنطقة ككل)).[٥]

ويبدو أن (بيريز) قد وضع أنساقه الفكرية للتغيير في الشرق الأوسط، والتجديد والتحول نحو الديمقراطية على النحو الآتي:

- إن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر مناطق العالم بعداً عن الديمقراطية، ومن ثم فهي الأكثر حاجة إلى ما وصفه بـ (التجديد)، وهنا يقول: ((أن الحاجة إلى

---

[٢] من أبرز زعماء اليسار الإسرائيلي، قيادي مخضرم، شغل موقع زعيم حزب العمل الإسرائيلي، فاز انتخابات الكنيست خلال المدة (١٩٥٩–٢٠٠٧)، كما شغل مواقع تنفيذية عدة منها: مدير عام وزارة الدفاع، وزير الإعلام، وزير الخارجية، نائب رئيس الوزراء، رئيس الوزراء، وأخيراً رئيس الدولة (٢٠٠٧–٢٠١٤).

[٣] من أبرز زعماء اليمين الإسرائيلي، زعيم الليكود، شغل مواقع عدة من بينها: ممثل الكيان الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، نائب وزير الخارجية، وزير المالية، نائب رئيس الوزراء، رئيس الوزراء.

[٤] نقلاً عن: عبد الوهاب المسيري. الشرق الأوسط الجديد في التصور الأميركي الصهيوني. موقع المعرفة الإلكتروني، الخميس ١٤٢٧/١٠/١١هـ– ٢٠٠٦/١١/٢م.

[٥] شمعون بيرس. الشرق الأوسط الجديد. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة:٢، عمان، ١٩٩٦، ص٨٣.

التجديد الحكومي بارز على نحو خاص في الشرق الأوسط الذي يضم حكاماً أوتوقراطيين أكثر من أية منطقة أخرى في العالم)).[٦]

- كما أن مساوئ الأنظمة الاستبدادية في فكر بيريز تتمثل في:

- الكلف المادية العالية وعدم الكفاءة والتوجه نحو تحويل الدولة إلى مؤسسة أمنية، حيث يقول: ((... أثبتت الأنظمة أنها مكلفة وغير كفوءة))، ويضيف: ((أنها تتطلب قوة بوليس سري كبيرة،... ورقابة دائمة)).[٧]
- التبعات السلبية لـ(الدولة الأمنية) على الشعب، حيث يعيش المواطنون في الأنظمة الاستبدادية في خوف دائم، كما: ((أنها تستثير الاحتجاج، لكنها تسرع إلى قمعه، خالقة بذلك المزيد من المرارة والتململ...)).[٨]
- وعلى الصعيد الاقتصادي- وهو جوهر مشروع بيريز- فإن ((الأنظمة الاستبدادية تشل المبادرة، وتغلق الحدود...)).[٩]

- وعليه، ينبغي تجاوز الأنظمة الاستبدادية وإشاعة الديمقراطية ذلك: ((أن إشاعة الديمقراطية تنطوي في ذاتها ولذاتها على طاقة التجديد))، على حد تعبير بيريز.[١٠]
- وتبدو حاجة الشرق الأوسط إلى الديمقراطية حاجة ملحة عبر عنها بقوله: ((يحتاج الشرق الأوسط إلى الديمقراطية، حاجة الكائن البشري إلى الأوكسجين)).[١١]
- وعلى المستوى الأمني، تعمل الديمقراطية على: ((... ضمان الأمن القومي والشخصي))،[١٢] وفق فكره.

---

[٦] المصدر السابق.
[٧] المصدر السابق. ص٨٢.
[٨] المصدر السابق. ص ص٨٢-٨٣.
[٩] المصدر السابق. ص٨٣.
[١٠] المصدر السابق.
[١١] المصدر السابق. ص٨٢.
[١٢] المصدر السابق. ص٨٣.

- وأداة الوصول إلى الديمقراطية في فكر بيريز تتم عبر وسائل الإعلام، وهو ما عبر عنه بقوله: ((... إن باستطاعة وسائل الإعلام في بلد ما أن تحقق انتصار الديمقراطية...))، أما آلية ذلك فقد عبر عنها بقوله: ((... وذلك بمهاجمة الأوضاع "المرضية" داخل الأمة دون المساس بالأمة نفسها)).[١٣] وفي ذلك كناية ضمنية عن رفض الطرح القائل بأن الشعوب العربية لا تتقبل الديمقراطية.
- وبطبيعة الحال، فإن الديمقراطية في العالم العربي ليست هدفاً في فكر بيريز بقدر ما هي غاية. غاية لهدفين أساسيين يأتيان ضمن سياق التطبيع في الفكر الإسرائيلي، وهما: السلام والتكامل الاقتصادي.
- ففيما يخص علاقة الديمقراطية بـ (السلام)، يرى بيريز:

- أن الديمقراطية تتعدى ضمانات الحرية الشخصية والمدنية للمواطن، حيث هي ((ضمانة لسلام دائم))،على حد تعبيره، وهو ما يؤكده بقوله: ((... ليست الديمقراطية مجرد عملية تضمن الحرية الشخصية والمدنية بل هي أيضاً هيئة رقابة تحرس السلام)).[١٤]
- كما أنها تعمل على ((... تصفية التحدي المستمر للأمم الأخرى))،[١٥] ومن ثم فإن التوترات الإقليمية بين العرب والكيان الإسرائيلي سوف تتلاشى.
- وهكذا فأن احتمالية الحرب سوف تنعدم طالما أن: ((... الأمم الديمقراطية لا تدخل في حرب ضد بعضها البعض)).[١٦]

- أما فيما يخص العلاقة بين الديمقراطية والاقتصاد، فيرى بيريز:

- بداية: ((إن إشاعة الديمقراطية إقليمياً تعني تطوير المواصلات))،[١٧] على حد تعبيره.

---

[١٣] المصدر السابق. ص٨٢.
[١٤] المصدر السابق.
[١٥] المصدر السابق. ص٨٣.
[١٦] المصدر السابق. ص٨٢.
[١٧] المصدر السابق.

- ومن ثم فإن ذلك سيولد التنافس حيث يقول: ((إن نظاماً إقليمياً سوف يولد التنافس عبر تولي العمليات الديمقراطية)).[١٨]
- وينتهي بيريز بالقول: ((وأخيراً، ما من شيء سوى نظام ديمقراطي يمكن أن يتيح تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي بعيد الأمد)).[١٩]

– ويرى بيريز أن من أبرز معوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي هو وجود قوى الأصولية الإسلامية التي تستخدم شعارات ديمقراطية. وهنا نجده يقول: ((إن حضور الأصولية، وهي حركة مناهضة للديمقراطية في الجوهر، حتى حين تستخدم شعارات ديمقراطية تزيد في صعوبة إدخال العمليات الديمقراطية)).[٢٠] ومع ذلك، فإن الديمقراطية ((... تعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي))، وفق اعتقاده.[٢١]

أما الطرح اليميني فكان أبرز من مثله (بنيامين نتنياهو) الذي رفض فكرة شرق أوسط جديد قبل ضمان تفوق إسرائيلي واضح على الدول العربية، وانتقال تلك الدول إلى الديمقراطية. وهو يرى مسبقاً أن الأفكار السياسية الغربية، بضمنها الفكر الديمقراطي، قد فشلت في العالم العربي. عازياً ذلك إلى ما عبر عنه بقوله: ((إذ أن رفض النظام الديمقراطي وقيمه [في العالم العربي] هو جزء من العداء العام للغرب، الذي تمتد جذوره عميقاً)).[٢٢] إذ يطرح الفكر الإسرائيلي عموماً، وكما ذكرنا، فكرة مؤداها إن الصراع العربي– الإسرائيلي لا يختص بالموقف المعادي للعرب حيال الصهيونية بقدر ما يجسد عداء العالم العربي لمنظومة القيم الفكرية– وفي مقدمتها القيم الثقافية والسياسية– للعالم الغربي، والمرتكزة بالدرجة الأساس على قيم الليبرالية والديمقراطية والفردية. وأن الكيان الإسرائيلي هو من يجسد هذه المنظومة القيمية في

---

[١٨] المصدر السابق. ص٨٣.

[١٩] المصدر السابق.

[٢٠] المصدر السابق. ص٨٢.

[٢١] المصدر السابق.

[٢٢] بنيامين نتنياهو. مكان تحت الشمس. ترجمة: محمد عودة الدويري، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة: ٢، عمان، ١٩٩٦، ص١٧٢.

الشرق الأوسط. ومن ثم فإن الصراع العربي– الإسرائيلي هو في حقيقته صراع عربي– غربي يشكل الكيان الإسرائيلي واجهته في المنطقة، مما يعني ضمناً أنه لا يمكن للعالم الغربي التنصل عن مسؤوليته في دعم الكيان الإسرائيلي في هذا الصراع.

من هنا فإن نتنياهو يواصل انتقاده للغرب الذي لم يضغط على نظم الحكم العربية للسير قدماً نحو تبني الديمقراطية، فهو يؤكد على أن الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، قد قدمت مساعدات ومارست ضغوطاً على العديد من أنظمة العالم ((لتشجيعها على تطبيق مبادئ الديمقراطية فيها))، لكنه سرعان ما يستدرك قائلاً: ((لكن العرب فقط، كانوا معفيين من مثل هذا الضغط)). ويرى (نتنياهو) أن بقاء الديمقراطية في حالة غياب عن أنظمة الحكم العربية ليست في مصلحة كيانه الذي سيضطر: ((للعيش في ظل احتمال قيام هذه الأنظمة، في أية لحظة، بالعمل ضد الدولة اليهودية بنفس البشاعة والوحشية التي تتعامل بها مع مواطنيها أنفسهم))،[٢٣] وفق تعبيره.

ويبدو أن (نتنياهو) كان يفترض أن يبدأ الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بالطلب من الأنظمة العربية إتباع النظم الديمقراطية قبل حرب الخليج الثانية عام (١٩٩١)، وعلى نحو تدريجي، ولكن ((... بعد الحرب، تبين أنه لا أساس لمثل هذا الافتراض))، حسب قوله.[٢٤]

أما أسباب "إعفاء" الغرب للعرب من المطالبة بالديمقراطية فيعزوها إلى ما يأتي:

- سيطرة العرب على الجزء الأكبر من احتياطي النفط في العالم.[٢٥]
- النظرة العامة حيال العرب والموروثة من وزارة المستعمرات البريطانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وبتأثير من يصفهم نتنياهو بـ: ((... الموظفين (المستعربين) الذين لازالوا مسيطرين على دوائر شؤون الشرق الأوسط في معظم وزارات الخارجية في العالم الغربي))،[٢٦] والمتمثلة في أن:

---

[٢٣] المصدر السابق، ص٣٩٧.

[٢٤] المصدر السابق.

[٢٥] المصدر السابق. ص ٣٠٧، وص ص٣٩٧–٣٩٨.

[٢٦] المصدر السابق. ص٣٠٧.

- العرب لا زالوا غير مستعدين للديمقراطية.
- الديمقراطية لا تنسجم مع الإسلام.
- أشكال الحكم التقليدية السائدة في العالم العربي مناسبة لهم.
- يؤدي تطبيق الديمقراطية إلى جلب من وصفهم بـ "المتطرفين الإسلاميين" إلى السلطة.[٢٧]

ويؤكد نتنياهو على ((إن الثقافة العربية، والعقيدة الإسلامية، لا تنطويان على أية ذريعة لإعفاء العرب من الديمقراطية))، ويسوغ رؤيته هذه بالموروث الثقافي الياباني عام (١٩٤٥)، والموروث الروسي عام (١٩٨٩)، ذلك الموروث الذي لم يتضمن أنظمة حكم ديمقراطية، ومع ذلك: ((لم يتنازل الغرب عن مطالبه بشأن تطبيق الديمقراطية فيهما)).[٢٨]

ويبدو أن نتنياهو يظن أن هناك فئات شعبية في العالم العربي تود الاعتراف بالكيان الإسرائيلي والعيش بـ(سلام) معه، إلا أن الأنظمة العربية الاستبدادية تحول دون خروج أصواتها إلى العلن. ومن هنا، فإن تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط– في فكر نتنياهو– يبدأ من قوله أنه: ((يجب على الولايات المتحدة التوقف عن تدليل الأنظمة الدكتاتورية العربية))، بل أن عليها أن تمارس الضغط على هذه الأنظمة لـ ((... تسمح لمن يريد العيش بسلام مع إسرائيل "بالخروج من الخزانة" والإعراب عن وجهة نظره علانية، وتشكيل أحزاب سياسية، وثم انتخابه لمناصب تمكنه من إخراج برامجه إلى حيز التنفيذ))، على حد وصفه.[٢٩] ويظهر من النص السالف أنه لا يتوقع وجود فئات ترغب في العيش بـ (سلام) مع الكيان الإسرائيلي، وأنها مقموعة من الأنظمة الاستبدادية فحسب، بل أنه يرى أن تلك الفئات من القوة والتأثير بحيث أنها ستفوز في السلطة في حال انتقال البلدان العربية إلى الديمقراطية. ولا يمكن التعليق على مثل هكذا رأي سوى أنه إما لم يقرأ الاتجاهات الفكرية العربية غير الرسمية، والرأي العام الشعبي في البلدان العربية حيال الكيان الإسرائيلي قراءة دقيقة، وبطبيعة الحال فإن

[٢٧] المصدر السابق. ص٣٩٨.
[٢٨] المصدر السابق.
[٢٩] المصدر السابق.

افتراض ذلك لا يمكن قبوله وهو ينطلق من شخصية مثل نتنياهو في كيان مازال التحسب والهاجس الأمني فيه في أعلى مستوياته، ومن ثم فإن افتراض غياب الرؤية الدقيقة والسليمة للرأي العام العربي عن المؤسسات الإسرائيلية لا يمكن القبول به على هذا النحو المطلق.[٣٠] أو أنه يطرح هذه الرؤية بغية التمويه على العالم الغربي والتأكيد على طروحاته الفكرية المتواصلة، والزاعمة بأن الأنظمة الدكتاتورية العربية هي سبب المشكلة الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط، عافياً على نحو مطلق كيانه من أي دور أو سبب في تلك المشكلة وذلك الصراع الطويل.

– العلاقة بين السلام والديمقراطية في فكر نتنياهو:

ويبدو أن مفهوم السلام في الفكر الإسرائيلي ظل شاخصاً في فكر نتنياهو، وأن هناك علاقة وطيدة بين السلام والديمقراطية، حيث يختلف السلام بين الدول ذات الأنظمة الديمقراطية عن السلام بين الدول ذات نظم الحكم غير الديمقراطية. ومن ثم فإن انتقال الدول العربية إلى الديمقراطية سيغير من مفهوم وواقع السلام في العالم العربي.

ويستشهد نتنياهو بالنموذج الغربي، كنموذج لدول تتبنى النظم الديمقراطية، حيث غالباً ما تحل النزاعات الداخلية في المجتمعات الديمقراطية بالطرق السلمية، وهو ما يؤكد بقوله: ((إن الخلافات الشديدة في المجتمع الديمقراطي يتم حسمها من خلال بطاقات الناخبين، وليس بحراب البنادق)).[٣١]

وتنعكس آليات حل النزاعات الداخلية في المجتمعات الديمقراطية على علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى. وهو ما يستشهد به نتنياهو في علاقات الدول الديمقراطية الغربية في قارتي أوربا وأميركا الشمالية مع بعضها البعض. حيث تبرز أهم خصائص السلام بين الدول الديمقراطية في فكر نتنياهو على النحو الآتي:

---

[٣٠] سيما وأن نتنياهو يستشهد بدراسة أظهرت أن ثلاثة أرباع الجمهور العربي من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين يعارضون أي نوع من السلام مع الكيان الإسرائيلي، في حين يرى الربع المتبقي في عملية السلام "وقفاً لإطلاق النار فقط". المصدر السابق، ص٣٨٨.

[٣١] المصدر السابق. ص٢٩٩.

- لا يعني السلام بين الدول الديمقراطية انتفاء حالة الحرب فحسب، بل يتعداها إلى التعاون في العديد من المجالات كالحدود المفتوحة، والتجارة الحرة، والسياحة، والتعاون في مجال العلوم والثقافة والتربية والمحافظة على البيئة، وغيرها.
- وعلى المستوى العسكري: لا توجد تحصينات وقوات عسكرية على الحدود، فضلاً عن عدم وجود حالات تأهب واستعداد عسكري وتحضيرات للحرب.[٣٢]
- كما أن ذلك لا ينفي وجود خلافات أو حتى نزاعات شديدة بين بعض الدول الغربية، إلا أن ذلك لا يدفع تلك الدول إلى اللجوء إلى القوة العسكرية لحل النزاعات فيما بينها، ذلك ((أن الدول الديمقراطية التي ترغب في شن حرب، يجب أن تحظى بموافقة مواطنيها على ذلك)). ويؤكد نتنياهو على أن هذه المهمة ليست بالسهلة، ((إذ ليس من السهل أن يصوت الآباء والأمهات لصالح حكومة تعرض للخطر حياة أبنائهم في مغامرات عسكرية لا لزوم لها)).[٣٣]
- ومن ثم فأن ((الدول الديمقراطية تميل دائماً إلى تسوية النزاعات الخارجية، بنفس الأسلوب الذي تحل فيه النزاعات الداخلية))، أي: ((بالحوار، بمحاولات الإقناع، بممارسة ضغوط مختلفة، وبحلول الوسط أحياناً، ولكن ليس بالقوة))،[٣٤] وفق رأيه.
- أما الأنظمة الدكتاتورية، فيرى نتنياهو أنها: ((شأنها شأن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى حل النزاعات الدولية بنفس الطريقة التي تحل فيها النزاعات الداخلية))،[٣٥] الأمر الذي ينعكس سلباً على محيطها الإقليمي، وعلى

[٣٢] المصدر السابق، ص٢٩٧.
[٣٣] المصدر السابق، ص٢٩٩.
[٣٤] المصدر السابق.
[٣٥] المصدر السابق، ص٣٠٠.

التعايش السلمي فيما بينها، أو بين جوارها الديمقراطي. ولنتذكر، أن الطروحات الصهيونية والإسرائيلية في هذا الصدد، ومنذ عهد هرتزل إلى عهد نتنياهو، قائمة على افتراض أن الكيان الإسرائيلي هو "واحة الديمقراطية في صحراء الاستبداد العربية"، و"جزيرة الديمقراطية في بحر الدكتاتورية".[٣٦]

– آليات التحول الديمقراطي في فكر نتنياهو:

بداية، يطرح نتنياهو السؤال الآتي: ((ما هي الاحتمالات المعقولة لحلول حكومات ديمقراطية محل الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط؟)). ولا يرى نتنياهو سبيلاً عن ضغوطات غربية، شديدة ومستمرة، على العالم العربي بغية التحول إلى الديمقراطية، وهو ما نجده في قوله: ((يمكننا الجزم أنه دون ممارسة ضغوط خارجية شديدة ومستمرة، ليس ثمة أي احتمال لحدوث مثل هذا التحول على المدى القريب، ولا حتى على المدى البعيد))، معللاً رؤيته هذه بقوله: ((ذلك لأن احتمال حدوث تحول ديمقراطي في معظم أجزاء الشرق الأوسط، وإلى جانبه حدوث تحول في نظرية السلام، يتعلق، بصورة مباشرة، بقوة مطالبة العالم الغربي، للعرب بإتباع النهج الديمقراطي في أنظمة الحكم العربية)).[٣٧] ذلك: ((أن معظم أنظمة الحكم العربية هي "دكتاتورية متعطشة للدماء))، و((قوات خارجية، فقط، هي القادرة على ضبط الإرهابيين والدكتاتوريين في الشرق الأوسط))، وفق اعتقاده.[٣٨]

– الإسلاميون والديمقراطية في فكر نتنياهو:

انتقد نتنياهو الذريعة الغربية القائلة بأن نشر الديمقراطية في العالم العربي سيوصل الإسلاميين إلى السلطة، وهنا نجده يقول: ((إن الغربيين الذين يسعون لتحقيق سلام في الشرق الأوسط على غرار السلام الغربي، يتوجب عليهم ممارسة الضغط على الأنظمة العربية، من أجل تحقيق إجراءات ليبرالية))، ويضيف: ((ولا نقصد هنا مبادئ التعددية الحزبية، وحكم الأغلبية فقط، أنما إرساء مفاهيم أساسية ليست معروفة في العالم

[36] Daniel A. Byman. Israel: A Frosty Response to The Arab Spring. In: The Arab Weakening: America and the transformation in The Middle East. Brookings Institutions Press, Washington, D.C., 2011, p. 253.

[٣٧] بنيامين نتنياهو. مصدر سبق ذكره، ص٣٩٧.

[٣٨] المصدر السابق، ص١٨٣.

العربي، والتي تحمي الديمقراطية، مثل حقوق الفرد، وحرية التعبير، والالتزام بتطبيق القانون)).[٣٩] مشدداً القول على: ((أن كل هذه الأمور، تتناقض تماماً مع الدعوات الكاذبة للديمقراطية التي يطلقها المتعصبون المتدينون، الذين سيكون أول عمل يقومون به في حال توليهم السلطة، هو سحق هذه الحريات)).[٤٠]

وإن من بين ما يعانيه العالم العربي، والشرق الأوسط تحديداً، هو نمو "التطرف" الإسلامي في ظل أنظمة الحكم الشمولية، ويعيق كبح جماح ذلك التطرف. وهنا يقول نتنياهو: ((... أن غياب التقليد الديمقراطي عن الساحة الشرق أوسطية، يخنق ويوقف أي تطور لتوجهات من شأنها كبح جماح التطرف العربي– الإسلامي)).[٤١] لكنه يرى في الوقت ذاته ((أن المطالبة بتطبيق الديمقراطية لا تسلب الدول العربية حقها في حماية نفسها من الحركات المعادية للديمقراطية، مثل الحركات الإسلامية المتطرفة)).[٤٢]

إذاً، نستنتج مما تقدم أن نتنياهو وجد في الحركات الإسلامية حركات متطرفة لا تؤمن بالديمقراطية ولكنها تزعم تبنيها لها. وإن غياب التقاليد الديمقراطية في العالم العربي أسهم في نموها، مثلما أن الخشية من وثوبها إلى السلطة في حال التحول نحو الديمقراطية لا يعد مسوغاً لبقاء الأنظمة الشمولية في العالم العربي.

ويبدو أن (نتنياهو) وضع حساباته على وفق المعادلات الآتية:

- العالم العربي والإسلامي يشهد تنامياً واضحاً قد يؤهله مستقبلاً على تجاوز حالة الضعف التي يعاني منها في الوقت الراهن، مقابل تراجع واضح في التمسك بالصهيونية– كأيديولوجية– داخل الكيان الإسرائيلي، سيما وأن الشعوب العربية والإسلامية لم تتقبل وجود الكيان الإسرائيلي في فلسطين، مثلما ظلت رافضة لمزاعمه فيها.

---

[٣٩] المصدر السابق، ص٣٠٦.

[٤٠] المصدر السابق.

[٤١] المصدر السابق، ص١٧٢.

[٤٢] المصدر السابق، ص٣٩٨.

- إن الدكتاتوريات العربية القائمة قد وصلت إلى مراحل من القدم لا تؤهلها للاستمرار في الحكم مستقبلاً.
- إن استبدال الدكتاتوريات القائمة بدكتاتوريات جديدة أمر غير محمود العواقب لأسباب منها:
  - أن شكل نظام الحكم الدكتاتوري غدا شكلاً غير محبذ في وقت أخذت فيه الدكتاتوريات تسير نحو الانقراض، وموجات الديمقراطية قد أطاحت بأعتاها.
  - أن عدم رفع الدكتاتوريات الجديدة المحتملة للقضية الفلسطينية كشعار لتثبيت مواقعها في السلطة واكتساب قدر من الشرعية مازال أمراً غير مضمون.
  - أنه بعد تجربة غزو النظام الدكتاتوري في العراق للكويت عام (١٩٩٠) ظهر عدم إمكانية الوثوق بالأنظمة الدكتاتورية أياً كانت توجهاتها.
- وانطلاقاً مما تقدم؛ غدا نشر الديمقراطية في العالم العربي هو البديل. ولكن المؤشرات تؤكد أن الديمقراطية ستوصل الإسلاميين إلى السلطة، وهم لا يقلون خطورة على الكيان الإسرائيلي من القوميين.
- ولدفع المخاطر عن الكيان الإسرائيلي، وبما أنه ليس لذلك الكيان القدرة على قيادة التغيير في العالم العربي على نحو جلي، اقترح أن يتولى الغرب، بزعامة الولايات المتحدة، قيادة ذلك التغيير وتوجيهه.

وبعد ما تقدم، هل ظل الفكر الإسرائيلي يحمل الرؤية ذاتها في ضرورة وآليات التحول الديمقراطي بعد أن دخل العالم العربي مرحلة التحول الديمقراطي؟ أم أظهر طروحات أخرى مميزة، أو مخالفة، أو لربما مناقضة؟ هذا ما سنتعرف عليه عبر المبحث الآتي.

المبحث الثاني

الفكر الإسرائيلي والديمقراطية: مرحلة التحول الديمقراطي

بدأت الولايات المتحدة، وبدعم غربي، في عهد الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن (٢٠٠١-٢٠٠٨)، قيادة التغيير في العالم العربي بدعوى إحلال الديمقراطية فيه، وفي ضوء العلاقة بين الاستقرار والحرية، وترجيح الثانية على الأولى في هذه المرحلة. وحيث وجدت أن دعم الدكتاتوريات العربية على حساب الحريات والديمقراطية تحت ذريعة الاستقرار لم تجد نفعاً، سيما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١.

ولكن يبدو أن بدء مرحلة التحول الديمقراطي في العراق وما تلاها، لم تكن محط ترحيب. إذ يذكر الدبلوماسي الأميركي مارك إنديك، الذي شغل مواقع مهمة من بينها سفير الولايات المتحدة لدى الكيان الإسرائيلي، أن الرئيس بوش أعلن أن هدف أميركا هو شرق أوسط ديمقراطي، ويعلق على ذلك قائلاً: ((وهي فكرة أكثر مثالية بالنظر إلى الافتقار إلى أي من هذه التجربة في المجتمعات القبلية العربية التقليدية في العالم العربي)). ويضيف: ((يبدو أن المثالية تحدث سذاجة مقلقة في المقاربة الأمريكية للشرق الأوسط...))، مستشهداً بـ ((اعتقاد بوش بأن المساءلة الديمقراطية ستجعل حماس معتدلة عندما تتولى السلطة)).[٤٣]

وفي ما يخص الشأن الفلسطيني، وعلاقة ذلك بالكيان الإسرائيلي، فإن إصرار الرئيس بوش على (فلسطين ديمقراطية) في مرحلة ما بعد الزعيم عرفات، قد وضع كلا الطرفين– الفلسطيني والإسرائيلي– في موقف محرج. وكان القاسم المشترك بينهما هو لا لديمقراطية توصل خصماً إلى السلطة.

كان من المفترض أن تجري انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في تموز ٢٠٠٥، ولكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أجلها ستة أشهر أملاً في أن تتحسن ظروف (فتح) الانتخابية. وعندما غدا موعد الانتخابات وشيكاً وتبين أن الفوز سيكتب لـ (حماس)، فكر عباس في إرجاءها ثانية. وهنا أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آريل

[٤٣] مارتن إنديك. أبرياء في الخارج رواية شخصية لدبلوماسية السلام الأمريكية في الشرق الأوسط. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٦٣.

شارون استعداداً لتنفيذ هذا المسعى. وتوصل الطرفان إلى تفاهم مؤداه أن يحظر الكيان الإسرائيلي مرشحي حماس من خوض الانتخابات في القدس الشرقية، فيحتج عباس على ذلك ويعلن عدم المضي قدماً في الانتخابات. واشترط شارون في ذلك أن لا ينتقده بوش بتعطيل العملية الديمقراطية. وأرسل الطرفان مبعوثين عنهما إلى واشنطن ((وعادوا برسالة واضحة جداً: لقد قرر الرئيس نفسه وجوب إجراء الانتخابات كما هو مقرر)).[٤٤] ويعلق إنديك على ذلك قائلاً: ((أحرزت حماس فوزاً مزعجاً في انتخابات حرة ونزيهة بكل المعايير. ونجح تطبيق جورج دبليو بوش مبادئ الديمقراطية في إيصال حزب إسلامي لديه ميليشيا وكوادر عسكرية إلى السلطة)).[٤٥]

لم يتعامل الكيان الإسرائيلي، ومعه العالم الغربي الديمقراطي، بروح ديمقراطية مع التجربة الديمقراطية الفلسطينية. يضاف إلى ذلك فإن المشكلات التي عصفت بالعالم العربي إبان مدة ولاية الرئيس بوش– تداعيات احتلال العراق، تفاقم الصراع العربي–الإسرائيلي والإخفاق في تسوية المشكلة الفلسطينية والدعم الأميركي المطلق للكيان الإسرائيلي في حروبه ضد الفلسطينيين ولبنان، وغيرها– أفقدت مصداقية الولايات المتحدة في دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي لدى الرأي العام العربي. يضاف إلى ما تقدم فإن تأثر الإدارة الأمريكية بمشكلات المنطقة دفع بوش إلى التراجع عن دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي والركون إلى الدكتاتوريات العربية ذاتها لأجل تثبيت الاستقرار في المنطقة. بالمقابل، فإن الدكتاتوريات العربية ذاتها استخدمت: ((... نجاح الأحزاب الإسلامية في الانتخابات التي طالب بوش بها لتبرير قمع الأصوات الليبرالية العربية الصغيرة الجديدة التي برزت، فيما وقف بوش جانباً بعد اختيار الاستقرار بدلاً من الحرية. وبعد أن تخلى بوش عن هؤلاء الديمقراطيين العرب الشجعان الذين وعدهم بتقديم الدعم الثابت، تعمقت الشكوك بشأن الثقة بأميركا وإمكانية الركون إليها)).[٤٦] وينطبق هذا الرأي على الحالة المصرية بنحو أخص، حيث ضغطت الإدارة الأمريكية على الرئيس مبارك لإجراء انتخابات رئاسية هي الأولى في

[٤٤] المصدر السابق، ص ص٤٥٢–٤٥٣.
[٤٥] المصدر السابق، ص٤٥٣.
[٤٦] المصدر السابق، ص٤٥٤.

تاريخ مصر. بيد أن النظام تمكن أيضاً من تجيير الوضع لصالحه بعد تلويحه بـ (فزاعة الإخوان) الذين حققوا تقدماً ملحوظاً في الانتخابات النيابية. وفي خضم ذلك كله، كان الفكر الإسرائيلي ينظر بترقب وحذر إلى معطيات ومتغيرات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

ولكن رياح التغيير في العالم العربي قد هبت في العقد الثاني من القرن الميلادي الحادي والعشرين، في ما اصطلح عليه إعلامياً بـ (الربيع العربي) الذي هز أنظمة الحكم الدكتاتورية في العالم العربي، وأطاح ببعض منها (تونس، مصر، ليبيا، واليمن). ولتبدأ مرحلة التحول الديمقراطي في البلدان العربية، وإن سارت بدرجات متفاوتة وفق الظروف السياسية والاجتماعية لكل بلد. فأين وقف الفكر الإسرائيلي من كل ذلك؟

بداية، يمكن القول أن الفكر الإسرائيلي قد انقسم تجاه التحول الديمقراطي في العالم العربي إلى ثلاثة اتجاهات أساسية: أولهما: وهو الأقوى، قد اتخذ موقفاً رافضاً، بينما بدا الاتجاه الثاني متحفظاً، في حين رحب الاتجاه الثالث بعملية التحول الديمقراطي.

أولاً– الاتجاه الرافض:

وأبرز من مثل هذا الاتجاه هو نتنياهو، وغالبية النخبة الحاكمة في الكيان الإسرائيلي، سيما بعد اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ انطلاقاً من ميدان التحرير في القاهرة. وفي وقت كانت تضع فيه الجماهير المصرية آمالها في تلك الثورة، حذر نتنياهو من أن: ((تلك الآمال قد تتبدد كما حدث في طهران عام ١٩٧٩)).[٤٧] حيث تعامل الكيان الإسرائيلي مع تلك الثورة بداية بترقب وحذر وصمت فرضه نتنياهو على مجلس وزرائه، طالباً منهم عدم الإدلاء بتصريحات عن مضمون ما يجري في مصر،[٤٨] أملاً في أن يتمكن مبارك من "وقف أعمال الشغب". كما طلب من سفراء كيانه في دول غربية الطلب من حكومات تلك الدول الكف عن

---

[٤٧] نقلاً عن: Daniel A. Byman. Op, Cit, P. 250.

[٤٨] عبد العليم محمد. اتجاه السياسات الإسرائيلي إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية– الإسرائيلية. في: مجموعة مؤلفين. الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة:١، آذار/ مارس٢٠١٢، ص٥٢٨.

نقد نظام مبارك.[٤٩] ذلك أنه يوجد مصالح للغرب في الحفاظ على استقرار النظام في مصر، وأن كيانه يرى أن استقرار النظام في مصر هو مفيد للاستقرار في الشرق الأوسط كله، ولذلك يجب لجم الانتقادات العلنية التي توجه لمبارك.[٥٠]

وواصل نتنياهو الزعم ((بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لها قيم ومصالح متماثلة مع تلك الموجودة في أوروبا)).[٥١] محذراً من إمكانية أن تستولي "قوى إسلامية متطرفة" على الحكم في مصر في حال سقوط مبارك، لتحذو مصر بعد ذاك خلف النموذج الإيراني. حيث وظف الخطاب الإسرائيلي ثنائية نظام ديمقراطي تقوده أصولية إسلامية مقابل نظام استبدادي "مستقر ومعتدل".[٥٢]

كما حث نتنياهو المجتمع الدولي على ضمان التزام أي نظام جديد في مصر بمعاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية. وجاء في بيان أصدره مكتبه: أنه ((يشجع تقدم القيم الحرة والديمقراطية في الشرق الأوسط))، لكن إذا حل نظام متشدد بديلاً عن مبارك ((كما حدث في إيران، وأماكن أخرى، فيمكن أن تكون النتيجة لطمة للسلام والديمقراطية)).[٥٣] وخلاصة رأي نتنياهو هي أن ما يجري في العالم العربي هو ليس تحولاً نحو الديمقراطية، بل هو "عودة إلى الوراء" في موجة "إسلامية، مناهضة للغرب، ومعادية لليبرالية ولإسرائيل وللديموقراطية".[٥٤]

في حين ذكر رئيس جهاز المخابرات العسكرية الأسبق أهرون زئيف فركش أنه لا يفهم مواقف الولايات المتحدة وأوربا لدعم "دمقرطة" مصر. في حين ظل أنصار هذا الاتجاه يكررون الفكرة ذاتها من أن الديمقراطية ليست للعرب، لأنهم غير جديرين بها،

---

[٤٩] نقلاً عن: محمود محارب. إسرائيل والثورة المصرية. الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢١ أبريل ٢٠١١، www.dohainstitute.org

[٥٠] الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢م–١٤٣٣هـ، ص ص٢٥–٢٦.

[٥١] نقلاً عن: محمود محارب. مصدر سبق ذكره.

[٥٢] المصدر السابق.

[٥٣] نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية. مصدر سبق ذكره، ص٢٦.

[٥٤] نقلاً عن: توماس فريدمان. الربيع العربي وتداعياته على "إسرائيل". في: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الأربعاء ٢٠١٢/١٢/٨، ص١٤٦.

وأن الكيان الإسرائيلي يحتاج إلى أنظمة حكم عربية مستقرة وتعتمد على الغرب، وإن كانت غير ديمقراطية. في حين رأى إيهود باراك أن "القيادات الاستبدادية تظهر مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار المنطقة؛ ومن ثم تكون مريحة لإسرائيل أكثر من شعوبها".[٥٥] ومؤكداً في الوقت ذاته أنه ((لن نشهد في أي مكان في العالم العربي بروز ديموقراطية على طريقة جيفرسون، ولن نشهد في أي مكان في العالم العربي صعود مفكرين مثل هافل، وهنالك في الواقع خطر أن تصبح بعض هذه المجتمعات تحت سيطرة الإخوان المسلمين)).[٥٦] ووفقاً للبلار، فإن المجتمعات البدائية، ويقصد بها المجتمعات العربية، غير مؤهلة للديمقراطية الليبرالية، فهو يقول: ((الديمقراطية الليبرالية ليست متعلقة بوجود انتخابات فقط))، و((في مجتمعات بدائية قد تفضي إرادة الأكثرية إلى أنواع القسوة ونفي حقوق الإنسان. وقد تفضي الأكثرية إلى أمور أسوأ مما كان في النظام الدكتاتوري الذي ساد قبل ذلك)).[٥٧] بينما استمر موشي يعلون بمهاجمة "الربيع العربي" مشدداً على ((أنه لن يجلب الديمقراطية إلى المنطقة)).[٥٨] في حين استمر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال غابي أشكنازي في التأكيد "على أن الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديموقراطية".[٥٩]

وفي نيسان ٢٠١١ صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي دراسة انطوت على تقييم للتوجهات الديمقراطية في العالم العربي، ورأت أن هذه التوجهات لا تنخرط بالضرورة في منظومة القيم الغربية العلمانية، والتعددية الفكرية، وأنها قد تنتج ديمقراطية معزولة عن المعايير الغربية. وهي غير قادرة على تكوين "معسكر للسلام" مع أعداء العالمين: العربي والإسلامي، وأنها في نهاية المطاف ستخدم "معسكر المقاومة": حماس وحزب الله.[٦٠]

---

[٥٥] محمود محارب. مصدر سبق ذكره.

[٥٦] نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٥٧] إيزي لبلار. مصر: ديمقراطية أم أصولية؟. الموقع الإلكتروني لصحيفة الغد، ٢٠١١/٢/١٣، www.alghad.com

[٥٨] شغل مواقع حكومية أهمها: نائب رئيس الوزراء. نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٥٩] الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

[٦٠] عبد العليم محمد. مصدر سبق ذكره، ص ص٥٣٨-٥٣٩.

وفي إطار محاكاة الغرب، فإن هناك من يرى أن التحول الديمقراطي في العالم العربي قد يؤدي إلى انحسار نفوذ العالم الغربي في العالم العربي، وهذا ما نجده– على سبيل المثال– في قول آري شبيط الذي جاء فيه: ((عندما تدفن الولايات المتحدة وأوروبا مبارك فإنها أيضاً تدفن الدول العظمى نفسها في ميدان التحرير في القاهرة، وعليه فعصر الهيمنة الغربية يذوب)).[٦١]

كما يبدو أن المخاوف الأولى من عملية التحول الديمقراطي تبدأ من الرأي العام. فهناك من يرى أن "الديمقراطيات الناشئة سريعة الثأثر بالديماغوجيين". والقادة الشعبيون في مرحلة التحول الديمقراطي سيكونون غير مسؤولين، وسيثيرون الكراهية تجاه الأعداء بغية استمالة الجماهير، وهو ما ينعكس سلباً على الكيان الإسرائيلي.[٦٢] سيما وأن بعض استطلاعات الرأي أظهرت أن ٩٠% من العرب يرون أن الكيان الإسرائيلي "هو التهديد الأكبر لهم".[٦٣] في حين أن هناك من ذكر أن استطلاعاً للرأي العام المصري أظهر أن ٩٥% منهم يعبرون عن "عداء شديد لليهود".[٦٤] وأن ٥٤% من المصريين يفضلون إنهاء معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية.[٦٥]

وعلى خلاف الأنظمة الاستبدادية، فإن الرأي العام لابد أن يؤثر على صنع القرار في الدول الديمقراطية، وهذا ما أدخل الكيان الإسرائيلي والفكر الإسرائيلي في إشكالية واضحة.

فضلاً عن ما تقدم، فإن التحول الديمقراطي في العالم العربي قد يأتي بقوى وشخصيات جديدة إلى مراكز السلطة وصنع القرار في البلدان العربية، تترتب عليها سياسات من المحتمل جداً أن تكون مغايرة لسياسات الدكتاتوريات السابقة. وبما أن مرحلة التحول الديمقراطي هي مرحلة عدم استقرار نسبي، فإن ذلك قد ينعكس بدوره

---

[٦١] نقلاً عن: "إسرائيل" والربيع العربي: التقديرات والمواقف. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١/١٢/٢٨، الموقع الإلكتروني: www.alzaytouna.net

[62] Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack, Regional Actors: The Changing Balance of Power in the Middle East. In: The Arab Weakening, Op, Cit, P. 244.

[63] Daniel L. Byman, Op, Cit, P. 254.

[٦٤] إيزي لبلار. مصدر سبق ذكره.

[65] Jeffery S. Morton and Nicole Shortt, The Arab Spring: Implications for Israeli Security, Mediterranean Quarterly, Duke University Press, Volume 23, Number 3, Summer 2012, P. 45. المكتبة الافتراضية العراقية:

على استقرار المنطقة. ف ((خلال الثلاثين إلى الأربعين سنة الماضية، معظم قادة أغلب الدول العربية بقوا ولم يتغيروا بشكل مذهل))، وهذا يعني أنهم فهموا قواعد اللعبة في المنطقة. كما أنه ((في الماضي، دول الشرق الأوسط كانت ذات بنى مركزية من الأعلى إلى الأسفل: الملك أو الرئيس وحلقته الداخلية تهيمن على عملية صنع القرار، والنمطية السياسية لم تتغير من عام إلى عام، أو حتى من عقد إلى عقد))، بينما تكون دائرة صنع القرار أوسع وأكثر شعبية في الديمقراطيات التعددية.[٦٦]

وفي ضوء مجريات التحول الديمقراطي في العالم العربي، فإن القادة الجدد في الديمقراطيات العربية الناشئة لن يخاطروا بشعبيتهم من أجل سلام أو تطبيع مع الكيان الإسرائيلي في ظل السياسة الإسرائيلية المنتهجة حيال الفلسطينيين.[٦٧]

وبخصوص رؤى نتنياهو في أن الديمقراطية شرط ضروري لأجل سلام حقيقي، وأن الدكتاتوريين غالباً ما لا يحترمون التزاماتهم لأنهم غير مسؤولين أمام شعوبهم، يبدو أنه قد ((خفف تلك الرؤى بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ ويبدو الآن أنه وضعها على الرف تماماً)).[٦٨] يقول ليفي: ((وبرأي إسرائيل، فإن مبارك كان مستبداً، لكنه حافظ على السلام على الحدود بين البلدين)).[٦٩] في حين يذكر وزير الدفاع الأسبق موشي آرينز أن كيانه وقع معاهدتي سلام مع دكتاتورين: السادات/ مصر، والملك حسين/ الأردن. وأن دكتاتوريات السادات ومبارك وحسين قد صنعت السلام وحافظت عليه خارج الرأي العام لمجتمعاتها.[٧٠]

ومع أن هذا الاتجاه قد وضع الهاجس الأمني في مقدمة اعتباراته، باحتساب أن التحول الديمقراطي في العالم العربي قد يوصل إلى السلطة من قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي، كما في حال إعادة النظر في معاهدة السلام المصرية– الإسرائيلية، وإلغاء الحصار المفروض على غزة، وعرقلة عملية التسوية وفق الشروط الإسرائيلية، فإن الهاجس الاقتصادي كان له اعتبار واضح، سيما بعد رفض الشارع المصري تزويد

---

[66] Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack, Op, Cit, P. 245.
[67] Daniel L. Byman, Op, Cit, P.P. 255-256.
[68] Ibid, P. 254.
[٦٩] أصلان– ليفي، مصدر سبق ذكره.
[70] Daniel L. Byman, Op, Cit, P.P. 254.

الكيان الإسرائيلي بالغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية، والذي يشكل ما نسبته ٤٠% من احتياجات الكيان الإسرائيلي للغاز، من جانب،[٧١] وارتفاع نفقات المؤسسة الأمنية نظراً للهواجس الأمنية التي تفترض تعرض الأمن القومي الإسرائيلي إلى الخطر في حال استمرار دوامة عدم الاستقرار في المنطقة.

وبطبيعة الحال، فإن فكرة الاستقرار بدل الحرية ليست حكراً على مصر، بل أنها وجدت صداها على الوضع السوري أيضاً. إذ تشير المصادر إلى نصيحة أسداها شارون إلى الرئيس بوش عام ٢٠٠٥عندما كانت تعتزم الإدارة الأمريكية تغيير النظام في سوريا، ومؤدى تلك النصيحة هي ضرورة عدم زعزعة استقرار النظام في سوريا "لأن الشيطان الذي نعرفه خير من الذي نجهله".[٧٢] وظلت الإشارة التي يرمز بها إلى النظام في سوريا، ورئيسه بشار الأسد هي (الشيطان الذي تعرفه/ **Devils You Know**).[٧٣]

ومع أن الفكر الإسرائيلي يرى أن في سقوط نظام الأسد مكاسب إستراتيجية أهمها تفكك ما يعرف في الأدبيات الإسرائيلية بـ"محور الشر" المتمثل بإيران وسوريا وحزب الله اللبناني، والداعمين لحماس أيضاً، كما ذهبت إلى ذلك أكثر من شخصية إسرائيلية من بينها: الجنرالات: إيهود باراك، وموشي يعلون، وشلومو بروم، وعوزي ديان، والبروفيسور أيال سيزر، ومائير داغان، وإيلان مزراحي، وعاموس يدلين، وإيلي أفيدار، ويهودا دروري، وبوعز بسموت، وغيرهم،[٧٤] فإنه بالقابل، افترض أن إسقاط النظام في سوريا ودخولها في عملية التحول الديمقراطي أمر له سلبياته التي من أبرزها:

- فقدان الاستقرار: أن الجبهة السورية مستقرة منذ حرب تشرين عام ١٩٧٣. وإن الاضطرابات في سوريا قد تفقد ذلك الاستقرار. فالفوضى في سوريا

---

[٧١] عبد العليم محمد. مصدر سبق ذكره، ص٥٣٣.

[٧٢] نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص، ص٢٠، ٤٢، ١١٠، ١١٤، ١٤٣.

[٧٣] ينظر على سبيل المثال: Daniel L. Byman, Op, Cit, P.P 252–253.

[٧٤] ينظر على سبيل المثال: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص، ص٧، ١٦، ١٩–٢٠، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ١٠٤، ١١٥، ١١٨–١١٩، ١٤٤.

تشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي،[٧٥] وحسب تعبير أحد المسؤولين العسكريين الذي قال: ((نحن نعلم أن هناك دكتاتوراً، لكن رغم ذلك فإن الأوضاع كانت هادئة)).[٧٦] وهو ما أكدته أيضاً الباحثة (ليندا منوحيم) حين ذكرت أن "إسرائيل" "تريد أن ترى حكماً مستقراً في دمشق، حتى وإن كان غير ديمقراطي، يحفظ الحدود المشتركة الهادئة".[٧٧]

- احتمالية تسرب الأسلحة إلى تنظيمات "معادية": يأتي في مقدمتها حزب الله اللبناني، تشكل مستقبلاً مصدر قلق، وربما خطر، على الأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما حذرت منه الدوائر الاستخبارية العسكرية، وأكثر من شخصية منها: أفيف كوخافي، ويوسي ألفر، وغيرهم.[٧٨]
- الخشية من وصول قوى "متطرفة" إلى السلطة: يشكل وصولها مصدر قلق للأمن القومي الإسرائيلي. وفي مقدمتها القوى الإسلامية،[٧٩] وقوى أخرى مناهضة للكيان الإسرائيلي، وربما تتمسك "إسرائيل" بنظام الأسد "بأنيابها ومخالبها، إن شعرت أن بدائله ستكون خليطاً من القوى الإسلامية والقومية واليسارية التي ما زالت تدرج إسرائيل في "خانة الأعداء"، بل وتعتبرها العدو الأشد خطراً".[٨٠]

إن إمكانية صعود قوى "متطرفة" إلى السلطة في العالم العربي عبر آليات الديمقراطية يبقى هو الهاجس الأكبر الذي يقلق الكيان الإسرائيلي على المستوى الأمني. فبني موريس يقر بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً، ولكنه لا يخفي قلقه حين يقول: ((صحيح أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضاً، لكنها قد تفعل

---

[75] Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollack, Op, Cit, P. 246.

[٧٦] الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص٩.

[٧٧] المصدر السابق، ص ص١٠٣-١٠٤.

[٧٨] المصدر السابق، ص، ص٨، ٨٠.

[٧٩] وللمزيد من التفصيل عن ذلك ينظر: د. أنور سعيد الحيدري. الإسلاميون في الفكر الإسرائيلي. مجلة: قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين، العدد: ٣٧-٣٨، ٢٠١٤، ص ص٣٨٧-٤٠٧.

[٨٠] عريب الرنتاوي. الحيرة الإسرائيلية حيال "المسألة السورية. في: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

ذلك عندما تقودها حركات عقائدية، ومتعصبة، ودينية)).[٨١] مثلما لم يخفِ قلقه وشكوكه "في إمكان نشوء ديمقراطية حقيقية في المنطقة: فلقد مضى على الثورة الروسية قرن كامل وليست هناك ديمقراطية، فلماذا سيكون العالم الإسلامي أفضل حالاً؟".[٨٢] ويعفي موريس الكيان الإسرائيلي من إمكانية دعمه للديمقراطية في العالم العربي، إذ يقول بهذا الصدد: ((لو إن إسرائيل اتخذت موقفاً لمصلحة شخص ما، لاعتبر هذا الشخص خائناً، ولهب عرب آخرون للقول أن هؤلاء أشخاص مدعومون من إسرائيل)).[٨٣] وفي ذلك إقرار ضمني منه من أن الرأي العام العربي مازال رافضاً للكيان الإسرائيلي، ولا يثق بالمتعاملين معه، وإلى درجة "الخيانة" على حد تعبيره.

يضاف إلى ما تقدم، هو أن انتقال العالم نحو الديمقراطية سيفقد الكيان الإسرائيلي شعاره التقليدي من أنه الكيان الديمقراطي الوحيد في الشرق الأوسط الدكتاتوري المستبد.[٨٤]

والخلاصة؛ هي أن هذا الاتجاه يفضل الدكتاتورية على الديمقراطية، لا من حيث رؤيته لطبيعة مبدأ الحكم ومدى ملائمته للبلدان العربية، بل من زاوية تفضيل الاستقرار على الحرية.

ثانياً– الاتجاه المتحفظ:

وهو الاتجاه الذي يرى بأن الانتقال نحو التحول الديمقراطي في العالم العربي إن هو إلا شأن داخلي يخص البلدان التي تمر به. وإن الشعارات التي رفعها دعاة التغيير كانت تخص أوضاع بلدانهم الداخلية، ولم يجر التطرق فيها إلى العلاقة مع الكيان

---

[٨١] نقلاً عن: إيلون أصلان– ليفي، مصدر سبق ذكره.

[٨٢] نقلاً عن: المصدر السابق. ومثل هذه المغالطة لا يفترض أن تصدر من شخصية مثل موريس، فالثورة الروسية التي اندلعت عام ١٩١٧م، أبقت روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي تحت الحكم الشمولي حتى سنة ١٩٩٢م، لتبدأ مرحلة التحول الديمقراطي بعد هذا التاريخ وليس بعد اندلا ع الثورة البلشفية.

[٨٣] نقلاً عن: المصدر السابق. وهنا يقع موريس في مغالطة أخرى هي أن دعم الديمقراطية لا يعني بالضرورة دعم شخص ما، أو أشخاص بعينهم.

[٨٤] – وليد عبد الحي (إعداد). إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقع الإلكتروني: www.alzaytouna.net

– عبد العليم محمد. مصدر سبق ذكره، ص، ص٥٤٧، ٥٤١.

الإسرائيلي لا سلباً ولا إيجاباً. ولكن التحفظ الذي يطرح ينطلق من زاويتين؛ أولاهما أن الأنظمة المستبدة خير من الديمقراطية إذا كانت تحفظ الأمن والاستقرار للكيان الإسرائيلي، والأخرى: هي أن العلاقة مع الكيان الإسرائيلي قد تكون محل شد وجذب في حال جنحت قوى التغيير نحو هذا الاتجاه، أو في حال عدم بذل الكيان الإسرائيلي الجهود اللازمة لإزالة التوترات القائمة بينه وبين بعض بلدان المنطقة وشعوبها.

ف (بيريز) كان قد ذكر "أن التغييرات في سورية ومصر وليبيا وتونس وغيرها تحمل آمالاً عريضة"، مثلما أعرب عن اعتقاده بأن ما أسماها بـ "الثورات العربية في الشرق الأوسط من شأنها إيجاد جيران أفضل لإسرائيل"، ولكنه اشترط لأجل هذه الجيرة أن تجعل "هذه الثورات البلدان العربية أكثر ديمقراطية وازدهاراً". وعزا تدهور العلاقة بين الكيان الإسرائيلي وجيرانه العرب إلى سوء الوضع الاقتصادي والاستبداد في البلدان العربية، وهنا نجده يقول أن ((الفقر والقمع في المنطقة غذى الاستياء ضد إسرائيل، وكلما تحسنت هذه الأوضاع لدى جيراننا كان لدينا جيران أفضل)).[٨٥] أي أن حلول الديمقراطية بمعية زوال ثنائية الفقر والقمع هي التي ستجعل من البلدان العربية جيراناً أفضل للكيان الإسرائيلي. ذلك أن ما وصفه بـ "التحولات" في العالم العربي هي ليست ضد أنظمة الحكم ((وإنما ضد الوضع وتنادي بالخبز والحرية والسلام)). مؤكداً القول على إن ((الاحتجاجات ستنتهي وسنرى الازدهار الاقتصادي وانتشار القيم الاقتصادية))، مشيراً ((إلى أن جميع الشعوب تريد السلام))، ومؤكداً في الوقت ذاته رأيه في "أن السلطة الفلسطينية في رام الله هي الأكثر ديمقراطية في العالم العربي".[٨٦] ورأى بيريز "إن الثورات التي تشهده المنطقة ليست بثورات سياسية، بل يقودها الشباب الذين يرون بفضل التكنولوجيا بوضوح الوجه القبيح للدكتاتورية". وتعقيباً على رؤية نتنياهو من أن "إسرائيل هي واحة من الاستقرار في بحر هائج"، قال بيريز إنه: ((حتى ولو كانت إسرائيل واحة من الاستقرار، فإنه يفضل أن يهدأ البحر، لأن

[٨٥] نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص٩.

[٨٦] نقلاً عن: المصدر السابق، ص ص١٨-١٩.

البحر هو الذي يؤثر على الواحة وليس العكس)). ورأى أن ((الطريق لتهدئة المنطقة هو احتواء الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين)).[٨٧]

أما تسيبي ليفني فرأت أنه كان من الأفضل للكيان الإسرائيلي الوصول إلى سلام مع الدول العربية قبل حدوث "الثورات العربية". وفي نقد مبطن لنتنياهو وأنصار الاتجاه الرافض للتحول الديمقراطي في العالم العربي، ذكرت ليفني أن قادة إسرائيليين كانوا يقولون في الماضي: إنه من غير المقبول توقيع اتفاق سلام مع دول عربية غير ديمقراطية، واليوم هم أنفسهم يعارضون التوصل إلى اتفاق سلام، لأن هذه الدول في طريقها إلى الديمقراطية. ورأت أنه: ((عندما خرج الشباب في العالم العربي إلى الشوارع، لم يخرجوا بسبب إسرائيل، وإنما من أجل حقوقهم)). بيد أن تحفظها جاء من احتمالية استغلال "فئات متطرفة" للصراع الفلسطيني– الإسرائيلي لأجل زيادة قوتها الانتخابية. وعليه، ينبغي حل هذا الصراع، و"إنزاله من على جدول أعمال المنطقة"، والقيام بحملة عالمية تهدف إلى وضع قانون عالمي يمنع "الجماعات العنصرية أو تلك التي تستعمل العنف" من المشاركة في الانتخابات في الدول العربية، ويشترط على من يشارك في الانتخابات معارضة العنف وقبول قوانين الدولة والاتفاقات التي وقعتها، ((فمن شأن ذلك كله أن يوجه العملية الديمقراطية في المنطقة بشكل إيجابي))،[٨٨] وفق رأيها.

ثالثاً: الاتجاه المرحب:

وهذا الاتجاه وجد في تداعي الدكتاتوريات العربية، أو ضعفها، وتحول العالم العربي نحو الديمقراطية، مؤشراً إيجابياً على أخذ شعوب المنطقة لزمام المبادرة السياسية من الحكام المستبدين. فضلاً عن أن الديمقراطية بحد ذاتها هي المبدأ الأفضل لنظام الحكم. ولو لا ذلك لما جرى تبنيها في الكيان الإسرائيلي والعالم الغربي عموماً. ومنتقداً في الوقت ذاته مزاعم الاتجاه الرافض الذي يرى أن الشعوب العربية ليست مؤهلة للحكم الديمقراطي.

---

[٨٧] نقلاً عن: الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

[٨٨] نقلاً عن: محمود محارب. مصدر سبق ذكره.

وضمن هذا الاتجاه، نجد آفي شلايم الذي رأى في ردة فعل الاتجاه الرافض، وخشية "إسرائيل من تداعيات زوال الأنظمة التي حافظت على السلام البارد، هي بمثابة "جنون الارتياب/ **imperial paranoia**"، وأن المخاوف الإسرائيلية مبالغ فيها لأنها ((لا تواجه تهديداً وجودياً من أي صوب))، وأبدى ازدراءه لنتنياهو ((الذي أنذر الغرب بأنه لا يستطيع صنع سلام مع طغاة غير جديرين بالثقة، لكنه بقي على عناده حتى بعد أن رحل الطغاة))، كما لام نتنياهو لمعارضته الثورة المصرية من البداية بدلاً من انتهاج سياسة "الترقب والانتظار" التي مفادها ((إننا نرحب بديمقراطية أصيلة، وإننا إلى جانبكم)). ويرى أن الكيان الإسرائيلي أضاع فرصة تاريخية كي يشكل "قدوة ديمقراطية" للعالم العربي، وينتقده لأنه ((يقوض الديمقراطية الفلسطينية)) عبر تآمره على حكومة (حماس) المنتخبة ديمقراطيا بدعوى أن الفلسطينيين ((اقترعوا للأشخاص غير المناسبين)). ويرى أن السلام مع الفلسطينيين ((سيغير المناخ برمته))، ويفتح باب الفرص لتشجيع الديمقراطية في العالم العربي.[٨٩]

في حين رحب جدعون ليفي بالتحول الديمقراطي في مصر، وذكر أن المصريين أثبتوا ((أن كراهية إسرائيل ليست في مقدمة اهتماماتهم))، وذلك بخلاف ما يشيعه الاتجاه الرافض، ((فقد تلقت الفكرة العنصرية عن "أن العرب غير ناضجين للديمقراطية" ضربة قاضية مدوية))، على حد تعبيره. متوقعاً إنه إذا مرت مصر ((بمرحلة غير ديمقراطية في طريقها، كنظام عسكري أو سيطرة إسلامية))، فأنه لا عودة للديكتاتورية، ولا رجعة عن التحول الديمقراطي، مؤكداً أن مصر: ((حتى إن لم تتحول بين عشية وضحاها إلى ديمقراطية ليبرالية غربية مع معارضة وحرية– فستنتهي إلى الوصول إلى هناك)).[٩٠]

واستهجن عوفر شيلح الطرح الإسرائيلي القائل بأن "الديمقراطية ليست للعرب"، و"إن ما نحتاجه في الدول العربية هو نظم حكم مستقرة لا ديمقراطية". وعزا هذه الرؤية إلى عاملين: أحدهما هو الخشية من هيمنة الأصولية الإسلامية وفق النموذج

---

[٨٩] نقلاً عن: إيلون أصلان– ليفي، مصدر سبق ذكره.

[٩٠] جدعون ليفي. مبروك يا مصر. صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، ٢٠١١/٢/١٣. الموقع الإلكتروني لوكالة سما الإخبارية: www.samanews.com

الإيراني، مع أنه ينتقد أولئك الذين "لا يجهدون أنفسهم" في التفريق ((بأن إيران ليست دولة عربية)). وثانيهما هو الاستعلائية الإسرائيلية على العرب المنطلقة من ((حاجتنا النفسية إلى أن يكون العرب بدائيين وظلاميين)) حسب تعبيره. ملخصاً رأيه بقوله: ((أعلم إنه إذا كانت الديمقراطية خيرا لنا، فإنها خير للعرب أيضاً. ومن الخير لنا أن تكون لهم أيضاً)).[٩١]

بينما رأى اليساري المخضرم يوري أفنيري، أنه ما لم يحل الكيان الإسرائيلي المشكلة الفلسطينية، ((ستجني إسرائيل المرارة في كل انتخابات عربية حرة، وسيدين كل حزب عربي إسرائيل)).[٩٢]

وهكذا نجد أن هذا الاتجاه يرحب بالتحول الديمقراطي في العالم العربي بدعوى استفادة الشعوب العربية من مزايا الديمقراطية، وانعكاسات ذلك على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي مستقبلاً. ويجد أن مسوغات الاتجاه الرافض متناقضة ومفتعلة.

ويبدو أن خلاصة رؤية الفكر الإسرائيلي للتحول الديمقراطي في العالم العربي عبر عنها الجنرال غيورا آيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق، ففيما يخص مصر، رأى آيلاند أن المصريين أرادوا "الانتقام من عائلة مبارك"، والتمتع بحرية أكبر"، و"تحسين الوضع الاقتصادي". وأن الأمرين الأول والثاني قد تحققا، أما الأمر الثالث فهو الأكثر أهمية، وسينشغل النظام به، ويستطيع كيانه المساعدة فيه.

أما سوريا، فيضع آيلاند أربع مشاهد مستقبلية للوضع فيها. أولها بقاء الأسد كـ"أهون الشرور"، وهو المشهد الأرجح. وثانيها قيام نظام "ديني استبدادي" يرفع شعارات العداء للكيان الإسرائيلي. وثالثها انزلاق البلاد نحو الفوضى. ورابعها قيام نظام ديمقراطي موالٍ للغرب، ولكنه لن يكون مستعداً لتوقيع اتفاق سلام مع الكيان الإسرائيلي، مما يشجع "عناصر دولية للضغط على تل أبيب ودمشق لإدارة مفاوضات للوصول إلى اتفاق سلام وإعادة هضبة الجولان".

---

[٩١] عوفر شيلح. الديمقراطية ليست للعرب. صحيفة (معاريف) الإسرائيلية، ٢٠١١/٢/٢. الموقع الإلكتروني لصحيفة (الغد) الأردنية: www.alghad.com

[٩٢] نقلاً عن: أحمد عز العرب. الثورات العربية في الفكر الإسرائيلي. بوابة الوفد الإلكترونية، ١٨ مارس ٢٠١١. www.alwafd.org

أما لبنان، فمتأثر بالوضع في سوريا، وانعكاس ذلك سيتجلى في إضعاف حزب الله.

وبخصوص الأردن، يرى آيلاند أن تغيير الحكم فيه سيستدعي من الكيان الإسرائيلي تخصيص مقدرات هائلة لتحصين الوضع على الحدود، وهي الأطول والأهدأ مع الكيان الإسرائيلي. "كما أن ثورة ديمقراطية هناك، سترفع للحم الأغلبية الفلسطينية، وكفيلة بأن تضع النزاع مع الفلسطينيين في ضوء جديد".

ورأى آيلاند أن البحرين بعيدة عن الكيان الإسرائيلي، ولا تؤثر عليه بشكل مباشر، ولكن في حال انتقالها نحو الديمقراطية فإن ذلك سيعزز "النفوذ الإيراني فيها"، مما يؤثر على الاستقرار في الخليج.

ويبقى الموضوع الأهم، وهو "النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني"، ويرى فيه آيلاند موضوعاً منفصلاً "يقف بحد ذاته، ولكن وضعه كفيل بأن يتغير إيجاباً إذا حصلت التطورات التالية:

١– إذا ما قامت ديمقراطيات حقيقية في المنطقة.

٢– إذا ما اختفى التهديد بالهيمنة الإسلامية التي ستحل محل الطغيان العلماني.

٣– إذا ما ضعف النفوذ الإيراني.

٤– إذا ما رغبت الدول العربية حقاً في حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني...".[٩٣]

ويمكن القول أن الكيان الإسرائيلي رحب بالانقلاب الذي قاده الجيش المصري ضد نظام الإخوان، لأسباب أهمها أنه يحافظ على الاستقرار.[٩٤]

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم أن الفكر الإسرائيلي ظل يتكئ على الديمقراطية، وتبنيه لها– وإن كانت بصيغتها اليهودية– في صراعه مع العرب، وبدعوى أن الصراع ليس عربياً إسرائيلياً بقدر ما هو صراع عربي غربي في الدرجة الأساس. مرده عداء العالم العربي ذو القيم الدكتاتورية الشمولية المرتكزة على العنف وإقصاء الآخر، للقيم الليبرالية والديمقراطية التي يتبناها العالم الغربي، والذي يشكل الكيان الإسرائيلي

[٩٣] الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في سوريا. مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٨–١١١.

[٩٤] وللمزيد من التفصيل ينظر على سبيل المثال: الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام منتصف يونيو٢٠١٣– منتصف يونيو٢٠١٤. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٤م– ١٤٣٥هـ.

واجهته في المنطقة. وأن السلام الحقيقي لا يتم إلا بين الديمقراطيات، أما الأنظمة الدكتاتورية فإنها لا تجنح نحو السلم بقدر جنوحها نحو العنف المتأصل في الشخصية العربية.

وعليه، فإن الصراع العربي– الإسرائيلي لا يمكن أن ينتهي إلا بتبني الديمقراطية في العالم العربي، وإنزال الدكتاتوريات القومية من على سدة الحكم في بلدانه. وإن ذلك لا يتأتى إلا بتدخل غربي يتم عبر الضغط على النظم الدكتاتورية بغية إضعافها، ودعم القيم والجماعات الديمقراطية في المجتمعات العربية لتحل محلها، وعند ذاك، يمكن إحلال السلام في المنطقة.

بيد أن التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي أوصلت حماس إلى سدة السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، وما تلاها في نصف عقد من حراكات في بلدان عربية أزيحت أو أضعفت دكتاتورياتها، وضعت الفكر الإسرائيلي أمام مفترق طرق وحقائق ومتغيرات جديدة، فكان أن انقسم على نفسه إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة هي:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الأقوى، رفض عملية التحول الديمقراطي بدعوى أنها قد تفضي إلى صعود قوى مناهضة للكيان الإسرائيلي في البلدان العربية، مما يشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي. فضلاً عن أن عدم استقرار المنطقة وبلدانها لا يشجع على حل النزاع فيها. وعليه، يرى هذا الاتجاه إن بقاء العالم مستقراً تحت حكم أنظمة دكتاتورية خير من انتقاله نحو الديمقراطية في ظل حالة من اللاإستقرار.

الاتجاه الثاني: وهو اتجاه متحفظ، يرى أن العالم العربي قد انتقل فعلاً نحو التحول الديمقراطي، إلا أن لا يجب السماح لذلك التحول أن يهدد المصالح الإسرائيلية. ومع أن الشعوب العربية لم ترفع شعارات معادية للكيان الإسرائيلي في حراكاتها التي انطلقت لأسباب داخلية، فإنه أياً كان التهديد المحتمل فإنه لا يشكل تهديداً وجودياً.

الاتجاه الثالث: وهو اتجاه رحب في التحول الديمقراطي في العالم العربي، من باب استفادة الشعوب العربية من مزايا الديمقراطية. وإن مخاوف الاتجاه الرافض مبالغ فيها ولا مسوغ لها. وإن تشجيع الديمقراطية في العالم العربي قد ينعكس إيجاباً على مستقبل شعوب المنطقة، وعلاقتها مع الكيان الإسرائيلي.

(ملخص)

التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة في الفكر الإسرائيلي

زعم الفكر الإسرائيلي أن سبباً رئيساً من أسباب الصراع العربي– الإسرائيلي هو أنظمة الحكم العربية الدكتاتورية التي واجهت الكيان الإسرائيلي الذي يمثل الديمقراطيات الليبرالية الغربية. ولإنهاء هذا الصراع، يجب على الأنظمة العربية التحول نحو الديمقراطية، وبضغوطات غربية.

وعندما انطلق التغيير في العالم العربي فيما أطلق عليه بـ"الربيع العربي"، انقسم الفكر الإسرائيلي إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة، هي:

الأول: وهو الاتجاه الرافض للتحول الديمقراطي، ويزعم أن هذا التحول يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة. مما ينعكس سلباً على الأمن القومي الإسرائيلي. وهو يفضل الاستقرار على الحرية والديمقراطية في العالم العربي.

الثاني: وهو الاتجاه المتحفظ الذي يخشى من وصول جهات معادية للكيان الإسرائيلي إلى السلطة في العالم العربي.

الثالث: وهو الاتجاه المرحب الذي يرى في الديمقراطية في العالم العربي أمراً جيداً للشعوب العربية، كما هي لإسرائيل.

(Abstract)

The Democratic transition in The Arab World; Reading in Israeli Thought

Dr. Anwer Saeed Alhaidari

Israeli Thought was claimed that a basic cause of Arab- Israeli conflict, is Arab Dictatorships Regimes in front of Israel which represented a Western liberal democracies. So that, to ending this conflict, the Arab Regimes should be transform to democracy, by Western pressers.

When the change in the Arab World is brake out, in which called "Arab Spring", Israeli Thought divided to three basic trends, are:

The First, Is the reject trend for democracy transform. It is claimed that this transform led to instability in the region, and resulting negatively on Israeli National Security. It is prefers the stability on the freedom and democracy.

The second, It is a cautious trend, which fears that the democracy in the Arab World could be reach a hostile trends to the power in the Arab World.

The Third, It is a welcome trend, which looks to the democracy in the Arab World as a good matter for Arab Peoples, like Israel.